الوثائق مفهومها، أنواعها وتقسيماتها وأهميتها في البحث العلمي

د.عبدالمجيد محمد الحويج
كلية الآداب– جامعة الزاوية

المقدمة:

تـعد الوثائق على اختلاف أنواعها من أهم مصادر المعرفة والشاهد الأكبر على التاريخ والدليل البارز على السمة الحضارية للشعوب، فهي أغني نفائس التراث لدى الأمم وذاكراتها الحية، ولا تاريخ لأمة بدون وثائق كما أنها تمثل وديعة الأجيال الحاضرة الى الأجيال اللاحقة، وأن الحفاظ عليها وتنظيمها هو حفاظ على تاريخها ومجدها واستثمارها لخدمة المجتمع ،ولا يخفى ما للوثائق من أهمية متعددة في مختلف المجالات فهي المعين الذي يستمد منه الباحثون والمؤرخون مصادرهم التي يعتمدون عليها في دراساتهم وأبحاثهم والمخزون الذي يمدهم بالحقائق والمعلومات الثرية المتنوعة مما يجعلها المرجع الأساس للبحث العلمي، والأصول التي يعتمد عليها تدوين التاريخ .

وانطلاقا من مفهوم الوثيقة ودورها في البحوث العلمية والتاريخية أخذت دول العالم المختلفة منذ أقدم العصور تحرص على توثيق تاريخها الوطني، فاتجهت الى انشاء مؤسسات وطنية تعنى بجمع واختزان هذه الوثائق وتعمل على تحقيقها وفهرستها وتصنيفها وصيانتها ووضع القوانين والتشريعات التي تنظم الاستفادة منها وقد أصبح الاهتمام بها دليلا على تقدم الدول ووعيها ورقيها الحضاري مما دفع بلدان العالم المختلفة الى اقامة المراكز ودور الوثائق والأرشيفات الوطنية والقومية وتزويدها بأحدث التقنيات والأساليب العلمية الخاصة بعمليات الحفظ وغيرها، بما يواكب التطورات التكنولوجية المتسارعة في مجال علم المكتبات والمعلومات والتوثيق وظهور النشر الإلكتروني والوسائط المتعددة .

ومن هذا المنطلق أصبحت دراسة الوثائق علما قائما يعنى بكل العمليات والاجراءات المتعلقة بجمعها وتخزينها وتحليلها واسترجاعها في الوقت المناسب لاستخدامها في كشف حقيقة أو دعم حق من الحقوق في حالة معينة، وفي هذا البحث سوف نحاول الاجابة علي التساؤلات الآتية:

1/ ما هو مفهوم الوثيقة وما هي أنواعها وتقسيماتها ؟

2/ ما هو دور الوثائق في البحث العلمي ؟

3/ ما هو العلم الذي يهتم بدراسة الوثائق ؟

4/ ما هي العلاقة بين علم الوثائق وعلم المكتبات والمعلومات ؟

5/ ما هو الدوري الحضاري والتاريخي للوثائق ؟

"**تعريف الوثيقة:** "هي كل ما يعتمد عليه، ويرجع لأحكام أمر وتثبيته وإعطائه صفة التحقق والتأكد من جهة أو يؤتمن على وديعة فكرية أو تاريخية تساعد في البحث العلمي أو تكشف عن جوهر واقع ما أو تصف عقاراً أو تؤكد على مبلغ أو عقد بين اثنين أو أكثر.[1]

الوثيقة في اللغة العربية هي كلمة مشتقة من الفعل وثق، ووثق الأمر أي أحكمه، فالوثائق هي كل ما يعتمد عليه ويرجع إليه لأحكام أمر وإعطائه صفة التحقق والتأكد من جهة أو يؤتمن على وديعة فكرية أو تاريخية تساعد في البحث العلمي أو تكشف عن واقع ما ولها قيمة اثباتية أو علمية[2] الوثيقة: لوثيقة: تطلق على المستند المكتوب سواء كان قانونياً أو ليس قانونياً، ويجب أن تكون من أجل إثبات واقعة أو فعل قانوني لا يمكن فسخه إلا بموجب القانون أي أن محتوي الوثيقة يجب أن يتضمن فعلا إراديا تم تحريره وفقا لظروف مناسبة، و بعد كل هذه التعريفات تكون الوثيقة مصدرا أساسيا للتاريخ باعتبارها شاهدا تاريخيا هاما ويمكن الرجوع إليها مستقبلاً لاستنباط المعلومات التي تفيد الباحث والمؤرخ وهي مصدر من مصادر المعلومات وخاصة أنها تشتمل على بيانات ومعلومات أساسية يمكن الاعتماد عليها في تقنية اجراء البحوث العلمية في كافة مجالات المعرفة، باعتبارها مصدر أساسيا هاما يساعد الباحث والمؤرخ في الوصول الى الحقيقة أو الكشف عن قضية ما ونظرا لأهمية الوثيقة باعتبارها تمثل الذاكرة الحية للمجتمع البشري، لما تحتوي عليها من بيانات ومعلومات هي عبارة عن مصدر قوة لمن يمتلكها من المجتمعات خاصة وأنها تساعدنا في بناء جسور يمكننا عبورها من الماضي إلى الحاضر ثم المستقبل، وبذلك تعتبر الوثيقة من أهم مصادر المعلومات باعتبارها تشتمل على بيانات ومعلومات أساسية يجب الاعتماد عليها في تقنية إجراء البحوث العلمية في كافة مجالات المعرفة، فالوثيقة هي عبارة عن شاهد من الشواهد نعتمد عليها من أجل تأكيد مصداقية فرضيات البحوث،

أو بمعنى آخر دراسة أحداث الماضي كما فى علم التاريخ، الذى يعتمد على الوثائق ، فلا تاريخ بدون وثائق .

عناصر الوثيقة :

الوثيقة في الأصل كمستند علمي أو قانوني على عناصر ثلاثة هي: –

1 – أن تكون المصدر الذي يستمد منه الباحث المعلومات التي يركز عليها في دراساته وتمده بالحقائق وتفتح

له مجال النقد، وتؤكد للباحث حقائق ثابتة يعتد بها العلم، ومثال ذلك الوثيقة التي عثر عليها في الأردن

وتعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد تناهض ادعاءات اليهود وما قيل في التوراة فالوثيقة العربية والتي

عرفت باسم "الحجر المؤابي" أبطلت الدعوة الإسرائيلية.[3]

مهامه، ثّاقأ والموثق وهو الخبير الذي يهتم بالوثيقة في درس جوهرها ليقرر صلاحيتها للبحث،ومن

مهامه، صيانة الوثيقة وفقاً للأسس العلمية، وبالتالي يعمل على حفظها .

3– المنتفع بالوثيقة وهنا يعملها الباحث أو العالم أو القاضي أو الإعلامي أي كل من يهتم بدراسة الوثائق

ليستنبط منها ما يساعده في عمله .

الـوثائق أنـواعها وتقسيماتها:

يعتمد تقسيم الوثائق على أسس متعددة توحي بها السمتان الرئيسيتان في وثيقة ما، وهما: الخاصية المادية التي تشمل الشكل العام والأمور الظاهرة الأخرى، والخاصية المعنوية التي تتضمن المحتوى الفكري للوثيقة، ويمكن تقسيم أنواع الوثائق إلى الاتي:[4]

1/ وفق نوع المادة المكونة للوثيقة: كان تكون من الطين أو البردي، او من المعادن والمواد الأخرى فيقال وثيقة طينة أو بردية أو معدنية .

2/ وفق الموضوعات: التي تقدمها المعلومات المستفادة من الوثيقة فتكون موضوعات دينية أو سياسية أو اقتصادية أو غيرها .

3/ وفق طريقة التدوين: وهي أساليب تدوين المعلومات في الوثيقة فهي كتابات، مخطوطة أو مطبوعة، أو رسومات، أو زخارف أو حفر، وغير ذلك .

4/ من حيث الشكل العام: إذا كانت تماثيل أو ألواح طينية، أو برديات أو رقوق أو أختام اسطوانية أو منحوتات أو أواني وغير ذلك .

5/ من حيث الزمان: وهنا يمكن تقسيمها وفق الحقبة الزمنية فيقال مثلا: وثائق ما قبل التاريخ، وثائق العصور الوسطى.

6/ من حيث المكان: وهو تقسيم عينة: لأماكن وجود الوثائق أو مناسئها أو أية صفة جغرافية يمكن أن تعرّف بالوثيقة.

7/ من حيث علاقاتها بمؤسسات معينة: مثلا وثائق معابد، كنائس، أديرة، مؤسسات حكومية، أو غير حكومية.

وهناك من يقسم الوثائق الى الاتـي[5]:

1 – من حيث الغرض الذي يرمي إليه الفاعل القانوني من كتابة الوثيقة وتقسم إلى نوعين:

أ – وثائق يقصد بها أن تكون مستنداً أو دليلاً أمام القضاء يثبت بها الفعل أو التصرف القانوني الذي يتم بمجرد توافق الإرادتين .

ب . وثائق ضرورية لقيام عمل قانوني، ومثال ذلك الهبة التي تمنحها الدولة من الناحية القانونية إلا بالوثيقة إن هذا التقسيم مهم من وجهة نظر القانون فكلما زاد الاعتماد على الوثائق المكتوبة في دعم رأي أو عمل ما كان ذلك دليلاً على تقدم النظم القانونية والحضارية في الدولة.

2 – من حيث صحتها ومبلغ الاعتماد عليها وتقسم إلـى[6]:

أ – الوثيقة الكتابية : وتتكون من :

–كل ما أؤتمن على وديعة مخطوطة باليد وتظهر بأجزاء متتابعة، أو مدة محددة وزمن معين وكتب التصويرية وهذه الوثائق صحيحة لا يمكن الطعن فيها .

وثائق قام بتحريرها أفراد دون الرجوع إلى موظف رسمي مختص أو انها ليست معتمدة من جهة رسمية .

ب – الوثيقة التصويرية:. وثائق قام بتحريرها أفراد دون الرجوع إلى موظف رسمي مختص أو أنها ليست

ج –دة من جهة رسمية،ويأتي هذا النوع من الوثائق في درجة تلي الوثيقة الكتابية، وتعد في علم التوثيق وثيقة مساعدة بمعنى أنه لا يعتد بها وحدها، لأن المحتوى فيها موضع ترجيح أو شك وهي في الغالب رسم ما نقل بالزيت أو بالقلم أو بالفحم أو صورة أو نقش في الحجر أو صورة شمسية.

ج – الوثيقة التشكيلية: وتعد أيضاً من الوثائق المساعدة، وهي مماثلة للوثيقة التصويرية حيث إنها مماثلة لها في كثير السمعيات وهي تكون بناء قصور لأشخاص مرموقين أو مؤسسات رسمية أو معالم أو آثار معمارية كقصر الحمراء في غرناطة، أو أهرام الجيزة ومسجد قرطبة، وقصر إشبيلية وجامعة القرويين في فاس وقبة الصخرة وكنيسة القيامة في القدس وغيرها من المعالم الخالدة .

د – الوثيقة السمعية: وتدخل هذه أيضاً في نوع الوثائق المساعدة التصويرية والتشكيلية وهي في الغالب دراسة شخصيات سماعية أو تسجيل أسطواني أو شريط سينمائي، ومع التطور المعاصر والتطورات الإلكترونية أصبحت هذه الوثيقة يعتمدها الخبراء في دراسة الغناء ومستوى الصوت وطبقاته، وأيضاً دراسة اللهجات الخطابية وأسلوب الحوار والنقاش عند رجال السياسة وزعماء العالم فيستندون بذلك على دراسة شخصياتهم ومدى تأثيرهم على الجماهير .

3– وثائق من وجهة نظر المؤرخين:

إخراجها وشكلها الوثائق من تلك الوجهة إلى ما يلي[7]:

أ – **وثائق ديوانية:** صدرت عن ديوان أو دواوين وتتبع قواعد وأساليب ثابتة في صياغتها وطرق إخراجها وشكلها .

ب–وثائق غير ديوانية: أصدرتها هيئة أو مؤسسة ليست لها قواعد أو أساليب أو أشكال ولاسيما المخطوطات والرسائل تحفظ تراث الأمة القومي الذي يعكس نشاطها في كل المجالات ولاسيما المخطوطات والرسائل وأشكال الوثائق .

واخيراً كل هذه التقسيمات تعد الركيزة في عملية التوثيق الذي يهدف إلى جمع الوثائق لغرض الاستفادة منها، كما أن تقسيم الوثائق يعتمد على أسس متعددة توحي بها السمتان الرئيسيتان في وثيقة ما، وهما الخاصية المادية التي تشمل الشكل العام والأمور الظاهرة الأخرى، والخاصية المعنوية التي تتضمن المحتوى الفكري للوثيقة، وهناك من يقسمها وفقا لطريقة إخراجها إلى وثائق مطبوعة وأخرى مخطوطة أو منشورة وغير منشورة، وهناك من يقسمها تبعا إلى وثائق أولية وثانوية .

علم الوثائق " الديبلوماتيك "

عرف بأنه علم تجميع واختزان وتنظيم المواد والوثائق المدونة لتكون في متناول الباحث، ويعرف أيضاً بأنه علم استخدام المعلومات المتخصصة المدونة، ذلك عن طريق تقديمها ونسخها وجمعها وتخزينها وتحليلها التحليل الموضوعي وتنظيمها واسترجاعها في الوقت المناسب لاستخدامها في كشف حقيقة أو دعم حق من الحقوق أو البرهنة على رأي والاستدلال على حالة من الحالات وهي مجموعة من العمليات والأساليب الفنية اللازمة لتوفير أقصى استخدام للمعلومات المنشورة في المطبوعات العلمية والفنية والقومية والوثيقة تطلق على المستند القانوني أو غير القانوني، وتسمى الوثيقة الدبلوماتيكية نسبة إلى علم الديبلوماتيك الذي يدرس دراسة تحليلية نقدية أي مادة مكتوبة صيغت في قالب أو شكل مناسب للأوضاع وهي بعد كل هذه التعريفات تعني تلك الوثائق التي يكون لها أهمية تاريخية أو قانونية أو مالية.[8]

إن علم الديبلوماتيك لم يظهر إلا لحاجة القانونية وهي معرفة الصحيح من الزائف من الوثائق، والمشتغلون بعلوم الوثائق لم يجدوا ترجمة لكلمة الديبلوماتيك إلا كلمة علم الوثائق، غير أن مفهوم هذه الكلمة قد تعرض لتغيرات جوهرية منذ مطلع القرن العشرين، وذلك لظهور الوسائط الجديدة في التسجيل مثل المواد السمعية والبصرية وحتى الأقراص الضوئية والحاسب الآلي بحيث أصبح مفهوم الوثائق يشمل كل هذه المواد وصارت من أهم المصادر التي يعتمد عليها المؤرخ في كتاباتها ،ومن هنا اهتمت الأمم بالحفاظ هذه المواد حتى يجد العلماء والباحثون مادتهم التي يعتمدون عليها .[9]

وعلم الوثائق يشكل جانبا مهما في علوم المكتبات والحاجة إليه ملحة في الاطلاع على المعلومات والحقائق التي تتضمنها الوثائق والمخطوطات، وفهم لجوهر هذه المسجلات والكشف عن هدفها الحقيقي وتيسير الإفادة من هذه المعلومات الأصلية التي تمثل الأصول القانونية التي يجد المؤرخ بين ثنايا سطورها ما يسد النقص، ويستكمل الحلقات المفقودة .

ويعنـي هـذا العلم بنقد الوثيقة نقداً داخلياً وخارجياً :

أ/ يتضمن النقد الخارجي (الظاهري) الاطلاع الشامل على الشكل العام للوثيقة وهيكلها المادي :(إخراج دها المكتوب عليها (بردي/ رق/ جلود/ قماش/ ورق) وكل ما يدون عليها من تصرفات قانونية، لأن نوع المادة المكتوب عليها يساعد في تحقيق صحة الوثيقة وعمرها ومصدرها.

ب/المواد التي كتبت بها الوثائق وأنواعها مثل المداد وألوانه والتذهيب والزخرفة ومواضع ومواضيع استخدمها في الوثائق.

ت/نوع الخط الذي كتبت به هذه الوثائق ومميزاته وتطور الحروف.

د- طريقة إخراج الصفحات، وتتضمن القواعد المتبعة في القيد والتدوين والأصول التي تراعى في إخراج

الوثائق لدى الموثق والديوان الذي أصدرها وشكل إصدارها من حيث التعليقات والتصحيحات وأشكال التوقيعات وإخراج الافتتاحية والختام.

هـ - الأختام وهي من أهم علامات: الصحة على الوثائق إن وجدت.

أما النقد الداخلي فيشتمل على:

1-اللغة والصياغة والأسلوب الذي كتبت به الوثيقة، كما أن الصياغة الخاصة بافتتاحيات الوثائق وأختامها تعد من العناصر الهامة في النقد الدبلوماتي الداخلي كما أن تحليل الألفاظ واللغة وتأثرها بلغات أخرى يلقي الضوء على كثير من المظاهر الثقافية والحضارية للوقت الذي انشئت فيه الوثائق.

2- مضمون الوثيقة، أي موضوعها الذي يتضمن الحقائق والوقائع التاريخية والقانونية وطرق الإثبات في الدواوين، وهنا يتطلب التحقق من الصحة التاريخية وذلك بتتبّع جميع الحقائق الواردة في الوثيقة من أسماء وألقاب وأماكن ومسكوكات.

والنقد الداخلي على نوعين إيجابي وسلبي:[11]

أ – **الإيجابي:** يتضمن دراسة النص المدون في الوثيقة وتحليل محتواه للتحقق من الأوضاع التي تم فيها

التدوين وللتأكد من صحة المعلومات الموجودة، ويشترط في تحليل المحتوى.

- أن يكون التحليل موضوعياً بإتباع قواعد محددة يخضع لها بشكل كاف وواضح.
- أن يكون منسقاً: أي أن المحتوى يجب أن يكون مرتباً ومنظماً وفق نظام متدرج يضم كل العناصر وتظهر فيه المعلومات والمعطيات التي يحتاجها الباحث والتي لها علاقة بالفكرة الأساسية للبحث.
- أن يكون كمياً: من الضروري أن يقوم الباحث بإحصاء العناصر الدالة على موضوعه وحصر عدد مرات ورودها في الوثيقة.

ب –**السلبي:** أما النقد الداخلي السلبي فأن الباحث يلجأ إليه في حالة النصوص المتعارضة وقيام الشك لديه بعدم صحة الوثيقة فيقوم بدراسة وتصفية هذه المعلومات محاولاً الوصول الى الحقيقة وبيان مكامن الضعف واحتمالات الكذب فيها بصورة أو بأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن معرفة بأصول علم التحقيق وأساليب النقد الخارجي والداخلي لا تكفي وحدها لتنفيذ وإنجاز التحقق من صحة الوثيقة أو زيفها، ولابد من الإمام بعلوم أخرى مساعدة كالتاريخ والآثار وعلوم اللغات والخطوط القديمة والحديثة وعلم المسكوكات والنقود والأختام، وهناك من يضيف علوم أخرى كالجغرافيا وعلم الاجتماع وغيرها .

إن علم الديبلوماتيك يهدف الى دراسة الوثائق وتحقيقها ونقذها، وهو علم يدرس الوثائق ويحدد القواعد العامة بقصد التميز بين الوثائق الصحيحة والمزيفة، كما انه يدرس كيفية تحرير الوثائق من أول حرف حتي النهاية، وهو يدرس الوثائق الرسمية في مختلف العصور ليبين التغيرات التي طرأت عليها بين فترة وأخرى وهو علم يهتم ايضا بدراسة الأجهزة والادارات المختلفة التي تشرف على اصدار الوثائق سواء كانت مؤسسات أو دوائر حكومية، لذا فعلم الديبلوماتيك أو علم دراسة الوثائق يعتبر من اهم العلوم المساعدة لعلم التاريخ، حيت يستعين به المؤرخ لفهم مصادره ونقدها، وتقدير قيمتها التاريخية، ونتيجة لهذا الارتباط، فأن علم الديبلوماتيك أو علم دراسة الوثائق رافق ازدهار علم التاريخ، وبما ان

الوثائق تعتبر مصدرا مهما من مصادر كتابة التاريخ، اذ بإمكانها أن تنفي الحدث التاريخي، فهي بذلك تحتاج الى جهود كبيرة لدراستها وتحليلها وذلك لتميز الصحيح من المزيف، ومراعاة الدقة التامة من اجل تقديم الوثيقة محققة وخالية من كل تزوير أو التحريف.

ويقوم علم الديبلوماتيك بدراسة الوثيقة بصفة عامة دون التمييز بينها من حيث الشكل أي من الناحية الخارجية والداخلية، فالخصائص الخارجية للوثيقة تشمل على كل ما يتعلق بالمادة لهذه الوثيقة سواء كانت تلك المادة هي البردى أو الرق أغيرهما، بالإضافة إلى أن خصائص الوثيقة الخارجية تشمل أيضا الحبر أو الخطوط بالإضافة إلى الأختام والتوقيعات، أما الخصائص الداخلية للوثيقة فهي الخصائص المتعلقة بمحتوي الوثيقة والتي تشمل لغة الوثيقة وصيغتها بالإضافة إلى ما تشتمل عليه الوثيقة من أفعال وشواهد تاريخية ، وفى الواقع أن دراسة الخصائص الداخلية والخارجية للوثيقة تفيد وتساعد الباحث في الحصول على معرفة شاملة للواقعة القانونية مما يساعده على استخراج شاهد تاريخي حقيقي فى معرفة وقائع التاريخ العام، بل أيضا في كل ما يتعلق بالتاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وكذلك تساعده على دراسة الأماكن والوقائع التاريخية وكذلك الشخصيات البارزة بالإضافة إلى المفردات اللغوية وأشكال الصياغة التى ترد في الوثيقة على سرعة تحديد الفترة الزمنية التى تم تدوين الوثيقة خلالها.[12]

ويتضح من خلال ذلك كله أن علم الوثائق يهدف إلى تمييز الصحيح من المزيف ولا يصل المشتغل بالوثائق إلى هذه المرحلة، أي مرحلة علم الوثائق النقدي إلا بعد تمكنه وخبرته الطويلة ودرايته بكل ما يتصل بالوثائق، فضلا تميزه النقد، فإذا توصل إلى تقرير صحة الوثيقة فأنه لابد أن يضعها في إطارها التاريخي فيؤرخها إن لم تكن مؤرخة ويستعيد نصها إذا كان به حذف أو تغير وهذا ما يطلق عليه بالتحليل الوثائق .

دور الوثائق في البحث العلمي:

الوثائق تعكس صورة الماضي بأحداثه وأخباره ومجريات الأمور فيه، ولذلك فهي مصدر مهم من مصادر البحث التاريخي، وهي تعد من أهم مصادر المعرفة، وهي الأصول النزية التي يجد الباحثون والمؤرخون والعلماء بين ثابتيا سطورها من الحقائق والمعلومات ما

يسد الثغرات الناقصة ويستكمل منها الحلقات المفقودة، كما تعد الوثائق من المصادر الأساسية في البحث العلمي ودراسة التاريخ والحضارة فهي تعين الباحث عن كشف الماضي ،وأن قيمة الوثائق ليس بقدمها أو بالشخص الذي دونها وإنما بالمعلومات المشتملة عليها.

ويعتبر البحث عن الوثائق من أهم العمليات الأساسية لكتابة التاريخ، وكشف كمية من الوثائق المهمة عن الموضوع المعين هو الذي يحدد إمكان الاستمرار في بحثه، أو العدول عنه إلى غيره، والباحث الذي يفوته الوصول إلى مجموعة الوثائق الأساسية لبحثه لا يكون لبحثه قيمة علميه، مهما كانت كفايته على العمل إن المادة التاريخية التي تشتمل عليها الوثائق ثابتة، غير أن تناول الباحثين لتلك الوثائق والجانب الذي يؤكدون عليه، هو الذي يظهر فيه بعض التباين، وهذا يتوقف إلي حد كبير على تصورات الباحثين لمدلولات الوثائق وطريقة تحليلها وقابلياتهم على إثبات صحتها وعدم تزويرها.[13]

ومن هنا لابد للباحث أن يقف على المصطلحات التي تكتسبها الوثائق عند حفظها وخزنها لأن معرفته بالمصطلحات والتعريفات الخاصة بها يسهل مهمته ومهمة القائمين على الحفظ والخزن في الوصول الي الوثائق بسرعة، وهناك علاقة وثيقة بين الاستفادة المثلى من الوثائق وبين معرفة وخبرة وإطلاع الباحث على الدراسات المصدرية، التي تشمل الاطلاع على المقدمات والتعريفات والمداخل التي يكتبها القائمون على حفظ الوثائق، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية الوثائق في البحث العلمي، فيجب من جمع الوثائق وحفظها في المراكز الوطنية للوثائق، وفهرستها وتحقيقها وحمايتها وصيانتها، وإصدار الدراسات المصدرية عنها لتسهيل مهنة البحث العلمي، باعتبارها مصدر من المصادر المهمة والرئيسية في كتابة البحث العلمي .

ويمكن استخلاص أهمية الوثائق ودورها فى البحث العلمي فى النقاط الاتيــة :

1- الوثيقة تعبر عن ماضي الأمة وتمثل تاريخيها وحضارتها فهي أداة عملها في حاضرها وأبحاثهم.
2- تعتبر من أصدق المصادر التاريخية التي يعتمد عليها الباحثون والمؤرخون في كتابة أبحاثهم .
3- تلعب الوثائق دورا مهما في اتخاذ القرارات السليمة.

4- الوثائق تلعب دورا هاما وأساسيا في أثبات الحقوق، وعن طريقها يمكن استعادة الحقوق.

5- الوثائق تعتبر الأصول النزيهة التي يجد الباحثون والمؤرخون والعلماء في ثنايا سطورها الكثير من الحقائق التي تسد الثغرات الناقصة،ومن خلالها يستكمل الحلقات المفقودة.

6- تعتبر الوثائق المادة الأساسية الوحيدة التى تعكس صورة الماضي مما جعلها تعد من المراجع الأساسية فى البحث العلمي، فهي المعين الذي يستمد منه الباحث مصادره التي يركز عليها في أبحاثه وتمده بالحقائق والمعلومات الصحيحة .

7- الوثائق تمثل تراث الأمة وهي الشاهد الأكبر على التاريخ وهي تمثل السمة الحضارية لحياة الشعوب باعتبارها ذاكرة الأمـة وتاريخها.

وتعتبر الوثائق من أهم مصادر وكنوز المعرفة وخاصة أنها تشتمل على معلومات وبيانات أساسية يجب الاعتماد عليها في إجراء البحوث العلمية في كافة مجالات المعرفة البشرية، وكذلك تعد الوثائق على اختلاف أنواعها من أهم كنوز المعرفة، وهي أرقي أنواع المصادر التاريخية التي يعتمد عليها الباحثون والمؤرخون في دراساتهم وأبحاثهم، وهي المعين الذي يمدهم بالحقائق والشواهد والمعلومات الثرية والمتنوعة مما جعلها من المراجع والمصادر الأساسية للبحث العلمي، والأصول التي يعتمد عليها في كتابة التاريخ .

أهميــة الــوثائق:

نظرا الى أهمية الوثائق فيمكن القول أن الوثائق تؤدي دورا متميز لربط الماضي بالمستقبل وهي أثمن نفائس التراث لدى أي أمة من الأمم وذاكراتها الحية الباقية، كما أن الوثائق هي الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها تاريخ الأمم، بالبحوث التي تتم حول موضوعات الإدارة والسياسة والاقتصاد، وكذلك تعتبر المستندات والوثائق اللازمة لتحديد الحقوق والواجبات في العلاقات الدولية، والوثائق التي تسجل عادات العصر وتقاليده، ومما يمكن قوله هنا انه لا تاريخ للأمة بلا وثائق والوثائق المنظمة هي ذاكرة الأمة الحية كما انها تمثل وديعة الأجيال الحاضرة الى الأجيال القادمة وأن الحفاظ عليها وتنظيمها هو حفاظ على تاريخها ومجدها واستثمارها لخدمة المجتمع، ونظراَ لهذه الأهمية التي تتمتع بيها

الوثائق باعتبارها مصدر هام من مصادر المعلومات فقد تزايد الاهتمام بتجميعها وحفظها وتنظيمها فاتجهت دول العالم المختلفة على إنشاء مراكز وطنية وغيرها من المؤسسات مهمتها تجميع وتخزين وحفظ هذه الوثائق، والعمل على تنظيمها وتسهيل الحصول عليها وتداولها بين المستفردين .

وفي هذا الصدد يمكن تبيان أهمية الوثائق من خلال الآتي[14] :

1/ الأهمية العلمية: تكمن في مساعدة المؤسسة على إنجازها أعمالها الإدارية الجارية، وتوفير المعلومات للقيادات الإدارية في مجال اتخاذ القرارات.

2/ **الأهمية القانونية:** وتتمثل في أن الوثائق تحتوي على إثباتات لحقوق المؤسسة والتزاماتها مثل عقود البيع والشراء، والقرارات التشريعية، والاتفاقيات.

3/ الأهمية المالية: وتتمثّل بالمعاملات المالية داخل المؤسسة أو خارجها مثل الموازنات والفواتير والسجلات المحاسبية.

4/ الأهمية العلمية: من حيث احتواء الوثائق على بيانات ومعلومات تستخدم لأغراض البحث العلمي، والدراسات والتقارير.

5/ الأهمية التاريخية: وتشمل الوثائق التي لها علاقة بتأسيس المؤسسة وتطور سياستها وإجراءاتها وهياكلها الإدارية والأحداث التي تمرّ بيها المؤسسة وخطط التطوير.

الدور الحضاري والتاريخي للوثائق:

مع تعدد مصادر الوثائق واختلاف أنواعها وتباين عصورها وتفاوت لغاتها فهي عامل فعال في خدمة الحضارة الإنسانية، لأنها ضمير الشعوب وعنوان بارز في تاريخها، وهي الذاكرة الواعية كما أنها أصبحت سجلاً حافلاً لتقدم الحضارة وتطورها ورسالة، تواصل بين أجيال مختلفة إلى جانب أنها عبرة للماضي ومدخل لاستقرائه من أجل بناء المستقبل، ويمكن التحقق من أهمية الوثائق وأثرها فيم أكده العالمان الكسندر وبيرك أنه لو تحطمت كل الآلات الحديثة ومعامل الذرة وبقيت دور الوثائق والمكتبات لتمكن رجال العصر والعلماء من إعادة بناء الحضارة الآلية والذرية، ولكن لو ضاعت الوثائق والكتب فإن عصر القوى الآلية وعصر الذرة يصبحان شيئاً من آثار الماضي.[15]

1. الوثائق كنوز المعرفة :

تعد الوثائق من بين أهم مصادر المعلومات خاصة أنها تشتمل على معلومات وحقائق أساسية يجب الاعتماد عليها فى تقنية إجراء البحوث العلمية في كافة أنواع ومجالات المعرفة، فالوثائق هي عبارة عن شواهد نعتمد عليها من أجل تأكيد مصداقية فرضيات البحوث لدراسة الماضي وهي المادة الوحيدة التي تعكس صورة الماضي بكل ما فيه مما جعلها المرجع الأساس للبحث العلمي، وأصبحت أهميتها تعتمد في الأساس على المعلومات التي تحملها، والحقيقة التي لا يرقى إليها الشك أن الوثيقة هي المعين الذي يستمد منه الباحث مصادره التي يركز عليها في دراساته وأبحاثه ويؤكد على جوهرها وتمده بالحقائق الصائبة أو تفتح له مجال النقد فيتوصل من خلال دراسة الوثيقة إلى دحض فكرة شائعة أو التأكيد على نظريات قائمة تتفاعل مع الحضارة الإنسانية فتغير في وجهات نظر، أو تثبت حقائق قائمة، فهي المرجع والمعين الذي يقوم من خلالها الباحثون والمؤرخون بالاعتماد عليها في أبحاثهم وتلك الوثائق هي التي تمدهم بالمعلومات المختلفة والمتنوعة والتي تجعلها المراجع الأساسية في البحث العلمي التي يعتمد عليها في تدوين التاريخ .

2 –الوثائق والتاريخ :

إن العلاقة بين علمي التاريخ والوثائق علاقة عضوية تربط بين المؤرخ وعالم الوثائق برباط الهدف الذي يسعى إليه كل منهما وهو الوصول إلى الحقيقة، ولقد أصبح المنهج الوثائقي أحد الروافد الأساسية في مجرى الحقائق التاريخية فبدون الوثائق وأشكالها المختلفة والمخطوطات لا يمكن كتابة التاريخ، وأي تاريخ يكتب في غياب الوثائق والمخطوطات تاريخ ينقصه الكثير من الحقائق فالوثائق تمهِّد السبيل أمام المؤرخ لكتابة بحوث مبتكرة، ومما يزيد من قيمة الوثائق أن تكون مترابطة وفيها استمرارية بسبب نموها الطبيعي المتسلسل زمنياً مما يسهل على المؤرخ مهمة البحث العلمي ويمكنه من الوصول إلى أحكام صحيحة لاعتماده على مجموعة كبيرة من الوثائق المتكاملة وليس على نوعيات قليلة متباعدة في التسلسل الزمني وتعد الوثائق من المصادر الأصلية لدراسة التاريخ والحضارة لكونها منبعا أصليا يجد فيه الباحث والمؤرخ الكثير من الحقائق الأصلية التي على معلومات

تاريخية، تتناول مسائل السياسة والاقتصاد والتجارة وعادات الشعوب وتقاليدها فهي الذاكرة الحية للأوطان تعين على فهم الماضي وكشف الحقائق.[16]

3 . الوثائق والسياسة :

الوثائق هي التي تسجل بها أحداث الدولة وأعمالها الرسمية، وغير الرسمية، ولاشك أنها اكتسبت قيمتها التاريخية والسياسية فيما دون فيها من حقائق ثابتة ينتفع بها في دعم حق من الحقوق أو البرهنة على رأي والاستدلال على حالة من الحالات، ولقد أتاحت الفرصة أمام المؤرخين والسياسيين في إثبات الحقوق السياسية للأمة العربية، ومثال على ذلك لمصر عندما أرادت إثبات حقوقها في الحدود عند طابا، فإن اللجان التي شكلتها الحكومة المصرية وكلفتها بالبحث عن الوثائق عثرت على الخرائط التي تبين مواضع العلاقات المتنازع عليها عند الحدود،وأيضاً الوثيقة التي عثر عليها في الأردن وتعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد تناهض ادعاءات اليهود وما قيل في التوراة، وهي ما عرفت باسم "الحجر المؤابي" [17].

4 ـ دور الوثائق التاريخي في الثقافة والعربية :

لقد شهدت حركة الثقافة نشاطا كبيرا في جميع البلدان، ومما يدل على هذه الحركة ما خلفه المسلمون من الوثائق والمخطوطات والتي امتلأت بها المكتبات وخزائن الكتب في مصر وبغداد والأندلس وأروبا ،لقد أخذت بذور الثقافة تقوى وتنتشر، وفي ضوء ذلك كثرت المؤلفات في الشعر والتراجم والتاريخ الآداب ، وفي الحديث والقرآن والفقه والرياضيات والفلك والطب والاقتصاد وغيرها، هذا كله مدّون في وثائق يمكن للباحثين والمؤلفين استخراج ما في هذه الوثائق من ذخائر علمية ومظاهر حضارية والتي تعد في طليعة الوثيقة الكتابية، وتحتفظ المكتبات العربية والأوربية بهذه الذخائر والزائر لمكتبات غرناطة وقرطبة ومكتبة الفاتيكان يجد مجموعة هائلة من هذه الوثائق .[18]

وهكذا تعاظمت ثروة هذه المكتبات من الوثائق والمخطوطات العربية التي هي موضوع اهتمام العلماء والمؤرخين، وركيزة بحوثهم ودراساتهم أمام هذه الحقيقة عن دور الوثائق الكتابية العربية فثمة دور عظيم في دراسة الحضارة الإسلامية، وتقدير مبلغ الرقي والتقدم العمراني والذي يظهر في الوثائق التشكيلية والتي يعدها الأثريون المعاصرون آية في روعة

البناء ودقة الزخرفة والتي تظهر في المعالم الأثرية العربية الشاهدة على مبلغ قيمة الوثائق التشكيلية .

إن التراث المكتبة العربية " ومخطوطات هو القاعدة الأصلية التي ترتكز عليها ذاكرة وبنية كل أمة، والوثائق هي الشاهد الأكبر على التاريخ والدليل الأعظم على السمة الحضارية لأي شعب من الشعوب إنها ذاكرة الأمة ،لقد نقلت إلينا التراث القديم ومظاهر الحضارة في اللغة والأدب والفن والعلم والدين،ومن خلال ذلك جاءت أهمية الوثائق العربية في حفظ ذاكرة الأمة وكانت مصدراً مادياً مهماً في تطور تلك الحضارات الإنسانية وهي من أهم وأفضل مجالات الاستثمار العلمي .

" **خصائص الوثيقة العربية** "

تميزت الوثائق العربية بمجموعة خصائصوهي:

1/ الموضوعية في معالجة مختلف القضايا .

2/ الاختصار والايجاز في طرح المشكلات .

3/ تعتبر الوثائق العربية الكتابةالطبيعية التي عاشها الانسان العربي ،فالرقم الطينية مصنوعة من الطين والبرديات مصنوعة من ساق البردي الموجودة بكثرة في وادي النيل، وكذلك كتب على الرقوق وأوراق النخيل وكرانيفها وعلى العظام والحجارة وكذلك جلود الحيوانات .

4/ تميزت بالتنوع في اشكالها .

5/ التدرج في استبدال كل شكل من أشكال الوثائق وليس دفعة واحدة .

6/ الانتقال الحر للوثائق بين الشعوب .

7/ الوثائق العربية كانت متاحة للجميع بينما في حضارات النيل وسومر كانت مقتصرة على فئة معينة من الشعب وكذلك الحضارات الأخرى أيضاء .

8/ الروعة والدقة في التصنيع والكتابة .

9/ الوثائق العربية ناقلة ومطورة للحضارات أخري .

10/ الصدق والامانة في عمليات النقل والترجمة .

أن المخزون الوثائقي الكبير الذي خلفته الحضارة العربية في أنحاء متفرقة في العالم، والتنوع في فروع المعرفة وظهور تصانيف للعلوم والوثائق، والعناية الكبيرة بالوثائق في الحضارة العربية القديمة وظهور "الارشيفات" وكل هذا التنوع من المخزون العظيم للوثائق يدل على اهتمام الحضارة العربية بالوثائق والتي مازالت نبراس يضيء الطريق الي وقتنا الحاضر .

وفي الخاتمة ومن خلال هذا العرض عن الوثائق بمختلف أنواعها وأشكالها وتقسيماتها وخصائصها ودورها في الحث العلمي، فهي تعد من أهم كنوز ومصادر المعرفة والشاهد الأكبر على التاريخ والدليل البارز على السمة الحضارية للشعوب، فهي أغنى نفائس التراث لدى الأمم وذاكراتها الحية ولا تاريخ لأمة بدون وثائق، كما أنها تمثل وديعة الأجيال الحاضرة إلى الأجيال القادمة، وأن الحافظ عليها وتنظيمها هو حفاظ على تاريخها ومجدها واستثمارها لخدمة المجتمع، ولا يخفى ما للوثائق من أهمية متنوعة إدارية، قانونية، علمية، تاريخية، فهي المعين الذي يستمدُ منه الباحثون والمؤرخون مصادرهم التي يعتمدون عليها في دراساتهم وأبحاثهم الذي يمدِّهم بالحقائق والمعلومات الثرية مما يجعلها المرجع الأساس للبحث العلمي، كذلك كانت المحك والناقل الرسمي للحضارات وتفاعلها، كما كانت وسيلة من وسائل الاتصال والمعرفة الانسانية ككل، وبدون الوثائق لا يمكن ان نعرف شيئا عن هذه الحضارات التي مرت بيها الانسانية لأن الوثائق ذاكرة حقيقية لكل الحضارات فما الوثائق العظيمة التي خلفها لنا اسلافنا الا شاهد وذليل حي على عظمة الحضارات القديمة وسر ديمومة الانسانية وتطورها الخلاق فهي الوسيلة الشرعية لتوصيل المادة الفكرية لكل هذه الحضارات، فالحضارة هي جملة من تراكمات المعرفة الانسانية وهذه المعرفة سطرت ودونت في وثائق تناقلتها الأجيال جيلا بعد جيل فمن خلالها تم تبادل الثقافات بين بعضها البعض علي الرغم من وجود صراعات وصدامات حضارية حقيقية .

1. إن الشعوب والأمم التي تولي وتعطي وثائقها وتراثها الانساني أهمية كبيرة هي أمة موجودة وفاعلة في بناء الحضارة على مختلف مراحلها لأن الوثائق زاد حقيقي للشعوب تعود اليه تستشف ما فيه من قيم وأخلاق لتغذي أبناءها فالأمة بلا وثائق أمة بلا انتماء ولا هوية.

الهوامش:

1. مبجل لازم المالكي. علم الوثائق. عمان: مؤسسة الوراق، 2009 م، ص 17.
2. مبروكة محيرق. ضمن ندوة " المالكي الوثيقة العربية " كلية الآداب،جامعة الزاوية بتاريخ 20 /2019/10 .
3- مبجل لازم المالكي . مرجع سابق.
4- المرجع نفسه، ص 53 .
5- المرجع نفسه، ص 54 – 55 .
6- المرجع نفسه 55 –56.
7- المرجع نفسه، ص 55 .
8 – ابراهيم احمد طباع. دراسات في الارشيف والمعلومات، بنغازي، جامعة قار يونس (سابقا) 1989، ص 178
9-عبدالله أنيس طباع، علم والوثائق المالكي. ،بيروت: دار الكتاب اللبناني،1986، ص 34.
10- مبجل لازم المالكي . مرجع سابق، ص 42-4310-
11- القاهرة حمودة . المدخل إلى دراسة الوثائق العربية . القاهرة : دار غريب، 1999، ص6511-
12- ابراهيم احمد المهدوي . دراسات في الارشيف . مرجع سابق، ص 171 –172.
13- مجبل لازم المالكي . مرجع سابق ،ص81.
14- المرجع نفسه، ص 72 .
15- مختار العفيف " ندوة احتفالية يوم الوثيقة العربية " كلية الآداب. جامعة الزاوية، بتاريخ 10 /10 / 2019
16- مجبل لازم المالكي . مرجع سابق.
17 – المرجع نفسه، ص 75 .
18 – مختار العفيف "ندوة احتفالية يوم الوثيقة العربية " كلية الآداب، جامعة الزاوية، بتاريخ 2019/10/10